أحمد فتحي سرور ودوره السياسي في إدارة مناقشات مجلس الشعب المصري حتى عام ١٩٩٤"

بلسم منير قدوري

bal23h6004@uoanbar.edu.iq

07810244561

أ.د حسين حماد عبد

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

ed.hussein.hammad@uoanbar.edu.iq

07906670982

"أحمد فتحي سرور ودوره السياسي في إدارة مناقشات مجلس الشعب المصري حتى عام ١٩٩٤"

بلسم منير قدوري

أ.د حسين حماد عبد

الملخص:

أصبح أحمد فتحي سرور رئيساً لمجلس الشعب المصري في نهاية عام ١٩٩٠، وبرز دوره السياسي والاداري في تنظيم وادارة جلسات مجلس الشعب المصري اذ ناقش في أول جلسة للمجلس البرنامج الحكومي الذي أهتم بشكل كبير بالبناء الاقتصادي والحرية السياسية.

لعب فتحي دوراً كبيراً في توجيه المجلس نحو تحقيق الانجازات المهمة والحاسمة في البناء والتقدم والتحديث ومثل النموذج الفاعل في اتساع الرؤية نحو ارساء ركائز المستقبل في مصر بحكمة وتدرج والعمل على مشروع تحرير الاقتصادي المصري وفق السياسة العامة التي انتجتها الحكومة وبذلك نجح في انشاء منظومة متكاملة داخل المجلس التزمت بشكل اساسي بالنظام الداخلي.

الكلمات المفتاحية: أحمد فتحي سرور، مجلس الشعب المصري، الحياة النيابية، المناقشات البرلمانية، الإدارة السياسية، وثائق تأريخية.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة لبيان الدور السياسي والاداري الذي لعبه أحمد فتحي سرور في إدارة مناقشات مجلس الشعب، ومساهمته في توجيه العمل البرلماني والسياسي بما يعكس طبيعة النظام السياسي المصري آنذاك.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية من خلال تسليط الضوء على شخصيتهُ القانونية والسياسية ودورها المحوري والتي أثرت في الحياة التشريعية، وساعدت على فهم آليات صنع القرار داخل البرلمان المصري خلال مدة حساسة من تاريخه.

أسئلة الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات أبرزها:-

١. كيف كان يُدار الحوار داخل مجلس الشعب في ظل رئاسة سرور؟

٢. ما مدى تأثيره في توجيه القرارات والمداولات؟

٣. هل أسهم في تكريس نمط سياسي محدد داخل البرلمان؟

فرضية الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة السابقة بالافتراض ان فتحي كان له تأثير مباشر وحاسم في ضبط حوار المناقشات البرلمانية، بما يخدم الاستقرار السياسي ومصالح السلطة التنفيذية في تلك المرحلة.

محاور الدراسة:

تمت معالجة الدراسة ضمن المحاور الآتية:-

المبحث الأول / دوره السياسي حتى عام ١٩٩٢.

المبحث الثاني / دوره السياسي وأثره في تحقيق الانجازات حتى عام ١٩٩٤.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل مضمون محاضر جلسات مجلس الشعب المصري خلال مدة رئاسة أحمد فتحي سرور، واستقراء الآليات التي اتبعها في إدارة المناقشات البرلمانية. كما استُخدم المنهج التاريخي لتتبع السياق السياسي والتشريعي الذي أُديرت فيه الجلسات، واستعراض المراحل المختلفة لدوره السياسي.

واستندت الدراسة إلى مصادر أولية كالمضابط الرسمية للجلسات، والتشريعات الصادرة، والتقارير البرلمانية، فضلاً عن مصادر ثانوية مثل الكتب والدراسات التي تناولت التجربة البرلمانية المصرية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل وتقييم الدور السياسي الذي اضطلع به أحمد فتحي سرور في إدارة مناقشات مجلس الشعب المصري منذ توليه رئاسة المجلس حتى عام ١٩٩٤، ومدى تأثيره في توجيه الحياة البرلمانية والتشريعية خلال تلك المدة.

وانبثقت المشكلة من التساؤلات حول:

- هل أتسم الحيادية أو الانحياز في إدارة الجلسات في ظل رئاسته ؟
- ما الآليات التي اعتمدها في ضبط المناقشات وصياغة التوافقات السياسية ؟
- كيف كانت العلاقة بينه وبين السلطة التنفيذية، وتأثيرها على أدائه البرلماني ؟
- ما مدى التوازن بين احترام اللوائح والقيادة السياسية للبرلمان ؟

وسعت الدراسة للإجابة عن تلك التساؤلات من خلال تحليل موضوعي مبني على مصادر وثائقية غير منشورة لمجلس الشعب المصري.

Abstract:

Ahmed Fathi Sorour became Speaker of the Egyptian People's Assembly at the end of 1990. His political and administrative role was prominent in organizing and managing the sessions of the Egyptian People's Assembly. In the Assembly's first session, he discussed the government's program, which focused heavily on economic development and political freedom.

Fathi played a major role in guiding the Assembly toward significant and decisive achievements in development, progress, and modernization. He set an effective model for expanding the vision to establish the foundations of Egypt's future wisely and gradually, working on the Egyptian economic liberalization project in accordance with the general policy formulated by the government. He thus succeeded in establishing an integrated system within the Assembly that fundamentally adhered to the internal regulations.

Keywords:

Ahmed Fathi Sorour, Egyptian People's Assembly, parliamentary life, parliamentary discussions, political administration, historical documents.

Objective of the Study:

The study aimed to demonstrate the political and administrative role played by Ahmed Fathi Sorour in managing the People's Assembly discussions and his contribution to guiding parliamentary and political work in a manner that reflected the nature of the Egyptian political system at the time.

Significance of the Study:

The importance lies in shedding light on his legal and political personality and its pivotal role, which influenced legislative life and helped us understand the decision-making mechanisms within the Egyptian Parliament during a sensitive period in its history.

Study Questions:

The study attempted to answer several questions, most notably:

1. How was the dialogue conducted within the People's Assembly under Surur's presidency?
2. To what extent did he influence decisions and deliberations?
3. Did he contribute to establishing a specific political pattern within Parliament?

Study Hypothesis:

The study attempted to answer the previous questions by assuming that Fathi had a direct and decisive influence in controlling the dialogue of parliamentary debates, serving political stability and the interests of the executive authority at that time.

Study Topics:

The study was addressed within the following topics:

The first section: His political role until 1992.

The second section: His political role and its impact on achieving accomplishments until 1994.

Study Methodology:

The study relied on a descriptive and analytical approach, analyzing the content of the minutes of the Egyptian People's Assembly sessions during the presidency of Ahmed Fathi Sorour, and examining the mechanisms he followed in managing parliamentary discussions. The historical approach was also used to trace the political and legislative context within which the sessions were conducted and to review the various stages of his political role.

The study relied on primary sources such as official session minutes, issued legislation, and parliamentary reports, as well as secondary sources such as books and studies that addressed the Egyptian parliamentary experience.

Study Problem:

The study's problem is to analyze and evaluate the political role played by Ahmed Fathi Sorour in managing the discussions of the

Egyptian People's Assembly from his assumption of the presidency until 1994, and the extent of his influence in guiding parliamentary and legislative life during that period.

The problem arose from questions about:

- Was he characterized by neutrality or bias in managing sessions under his presidency?
- What mechanisms did he adopt to regulate discussions and formulate political consensus?
- What was the relationship between him and the executive authority, and how did it impact his parliamentary performance?
- What was the degree of balance between respect for the parliament's regulations and the political leadership of the parliament?

The study sought to answer these questions through an objective analysis based on unpublished documentary sources from the Egyptian People's Assembly.

المقدمة:

عُدت الحياة النيابية في مصر مرآة تعكس ملامح النظام السياسي، وأظهرت مدى تفاعل السلطة التشريعية مع قضايا الدولة وهموم المواطنين. وفي قلب ذلك المشهد السياسي والبرلماني، برزت شخصيات كان لها تأثير عميق في صياغة مسار الجلسات وإدارة النقاشات تحت قبة البرلمان، ولعل من أبرزهم أحمد فتحي سرور، الذي شغل منصب رئيس مجلس الشعب المصري لعدة دورات متتالية، وتمتع بثقل قانوني وسياسي واضح انعكس بشكل مباشر على آليات عمل المجلس وطبيعة الحوار السياسي داخله.

لقد لعب "أحمد فتحي سرور" دورًا محوريًا في إدارة المناقشات البرلمانية، متسلحًا بخلفيته القانونية العميقة ومهاراته الخطابية والإدارية، الأمر الذي جعله عنصرًا فاعلًا في توجيه دفة النقاشات، واحتواء التباينات السياسية، والمحافظة على توازنات العمل النيابي، لاسيما خلال المدة الحرجة من تاريخ مصر السياسي في أوائل التسعينات، وبالتحديد بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤.

المبحث الأول / دوره السياسي حتى عام ١٩٩٢

اصبح فتحي رئيس مجلس الشعب المصري في نهاية عام ١٩٩٠ وحقق اول اجتماع للمجلس في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١ إذ ناقش برنامج وزارة عاطف صدقي[١] وسمح رئيس المجلس للأخير بلقاء برنامجه والذي ركز على البناء الاقتصادي والحرية السياسية في ذلك البناء بالاعتماد بالدرجة الأولى على مجتمع من المنتجين الذين امنوا بالديمقراطية ومصلحة البلاد لذا فقد التزمت الحكومة بالممارسة الديمقراطية التي كفلها الدستور شكلاً ومضمونا وفي مقدمه ذلك حريه الإعلام في التعبير عن آرائها واستعداد الحكومة لفتح حوار مع مختلف الاتجاهات وتوضيح الرؤى لكافة القضايا للحفاظ على اقتصاد البلد بعد وأثناء الجلسة وعندما طرح رئيس الوزراء مسألة الربط بين الاستيراد والتصدير إذ يتم الاستيراد من موارد النقد الاجنبي التي تتحقق عن طريق التصدير برزت هناك اصوات ضجه لبعض الاعضاء مما دفع سرور للتدخل قائلاً "**ليس اثناء القاء البيان ولا اثناء الجلسات توجهوا نحو الوزراء في الايام المحددة لمقابلتهم وارجو الالتزام بالهدوء**" واكد على ضرورة تنفيذ البرنامج الداعم للسياسة الاقتصادية واقترح احالة البرنامج الحكومي الى لجنه خاصه برئاسة عبد الاحد جمال الدين وكيل المجلس وعضويه كمال الشاذلي ممثل الهيئة البرلمانية للحزب الوطني[٢] الديمقراطي وخالد محي الدين ممثل الهيئة البرلمانية لحزب التجمع[٣] واعضاء اخرين لدراسة بيان برنامج الحكومة وإعداد تقرير عنه ورفعه إلى المجلس[٤].

استأنف مجلس الشعب برئاسته جلسته المسائية في تاريخ الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١ لمناقشة التقرير المقدم من اللجنة المشتركة والمشكلة من لجنة الخطة والموازنة ومكتب اللجنة الاقتصادية بشان الموافقة على التعديل الاول لاتفاقية منحة الإدارة المالية العامة بين حكومتي جمهوريه مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والموقعة بتاريخ الثاني تموز عام ١٩٩٠ في القاهرة واثناء بدء الجلسة ظهر صوت العضو عبد الواحد محمد سبل فسمح له أحمد بالحديث عن الاتفاقية والتي تمت ودخلت حيز التنفيذ فاكد العضو ان تلك المناقشات داخل المجلس هل يمكن من خلالها تعديل الاتفاقية؟ فأجابه قائلاً: "**كلا انها لن تعدل لأنها سارت في خطواتها، وان كانت هناك تعديلات او اراء**

ستتناقش في اللجان في اتفاقيات اخرى" وجرت مناقشات عديده من الاعضاء حول الاتفاقية لكنه حسم الامر قائلاً: "**يكفي بهذا القدر من الحديث في هذا الموضوع**" وانهى الجدل الحاصل(٥).

احال فتحي قرار رئيس الجمهورية بشأن الموافقة على الكتاب المتداول والموقع بين حكومتي جمهوريه مصر العربية وايطاليا بتاريخ الثلاثين من اب عام ١٩٩٠ والسادس عشر من تشرين الاول عام ١٩٩٠ الى اللجنة المشتركة في لجنه الصناعة والطاقة ومكتب لجنه التعليم والبحث العلمي والذي تقدمت به الحكومة الإيطالية بمنحه تعاون فني بلغت ١,٧٣٩,٨٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية لتحويل مشروع تحديث الدراسات والابحاث عن خامات منطقه ابو دياب(٦) في الصحراء الشرقية كمرحله اولى(٧) وحاول بعد لحظة العضو صبري ابو زنه ان يتدخل في النقاش الذي دار حول الاتفاقيات بين جمهوريه مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا لكن احمد رفض ذلك وعلق قائلاً: "**ان الذي يحضر في منتصف الجلسة ثم يريد ان يتحدث وفق نقطة نظام لا يمكن له لان جدول الاعمال تم ترتيب موضوعاته في سياق المجلس**"(٨).

نظر المجلس برئاسة سرور بتاريخ التاسع والعشرين كانون الثاني عام ١٩٩١ بتقرير اللجنة المشتركة من لجنه الاسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنه الإدارة المحلية والتنظيمات الشعبية فيما يخص الموافقة على التعديل السادس لاتفاق منحه التوسع في قطاع الصرف الصحي في مدينه الإسكندرية(٩). والموقع بين جمهوريه مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية منذ الحادي والعشرين اب عام ١٩٩٠. وقد سمح للأعضاء في القاء كلماتهم التي تخص الموضوع بيد ان العضو عباس السيد علي عبد الحميد اعترض على ان يكون الصرف في البحر ومن الافضل ان يتم في البر حتى يمكنه الاستفادة من مياه الصرف في الري واستصلاح الاراضي الصحراوية(١٠)، لكن رئيس المجلس أكد له ان تلك المسالة هي فنيه وليس لها ارتباط بموضوع الاتفاقية فيجب التركيز على الاتفاقية وحدود المناقشة فيها كما طرح العضو محمد خليل ادم ملاحظه بشأن الصرف الصحي الان في الإسكندرية ويصرّف في بحيرة مربوط(١١) مما قضى على الاخضر واليابس وشرد ١٢٠ الف اسره كانت تعيش على صيد الاسماك وتسبب في تلوث البيئة الامر الذي جعل

أحمد يتدخل ويطرح السؤال على رئيس اللجنة المشتركة المشكلة لذلك الأمر والذي أكد بدوره ان اللجنة المعنية بدراسة خطه الحكومة تعمل في سبيل تدارك ذلك الامر حفاظًا على البيئة والصحة العامة والثروة السمكية التي تدرها تلك البحيرات للبلاد، ومن أجل الاستفادة من تلك الثروة بدلاً من الاستيراد من الخارج، طالب بعض الأعضاء في المجلس بضرورة حضور وزير الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة إلى المجلس بينما أجابهم فتحي أنه غير موجود الآن، ويجب الاستمرار في مناقشة اتفاقية الصرف الصحي(١٢)، وقد عُدّت من الاتفاقيات المهمة إذ بدأت التساؤلات عن الأموال التي تصرف لتلك الاتفاقية، لكن رئيس المجلس أجاب قائلاً: "**من هذه الاتفاقية وما يصرف عليها هو من أجل التوسع في الصرف الصحي**". وذلك الأمر دفع وزير الدولة لشؤون التعاون الدولي بالتدخل بعد أن سمح له الرئيس لغرض توضيح بعض المفاهيم في المشروع، لكن لم يقتنع بعض الأعضاء بالتوضيح لذا دعا الرئيس رئيس اللجنة إلى ضرورة توضيح تلك المفاهيم لأنه هو الذي وافق على الاتفاقية وحاول فتحي أن يوضح أن الحكومة لا تمانع من تأجيل النظر في تلك الاتفاقية لبعض الوقت لحين حضور الوزير المختص كما أكد أن مسألة تشكيل لجنة تقصي الحقائق في الحدثين ٢١٨ و٢١٩ من اللائحة الداخلية للمجلس قد حددت بوضوح، ان يكون بناءً على طلب من اللجنة العامة أو إحدى اللجان الأخرى، وبناءً على اقتراح مقدم بشكل مكتوب إلى رئيس المجلس من ٢٠ عضوًا على الأقل، لكنه أوضح أن الموضوع لا يتعلق بالتوقيع بقدر ما هو موضوع جدي ومدروس ومعروف(١٣).

سمح خلال تلك الجلسة مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان ومكتب لجنة الإدارة المحلية حول قرار رئيس الجمهورية المصرية رقم ٥٦٥ في عام ١٩٩٠بشان الموافقة على الكتاب المتبادل والموقع بين مصر وإيطاليا والذي نص على منح مبلغ مالي قدره ٣٧,١٣٩,٤٠٠,٠٠٠ ليرة ايطالية لتمويل مشروع إعادة وتأهيل شبكة مياه منطقة القباري في الاسكندرية(١٤) وناقش مع الأعضاء تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الدفاع والأمن والتعبئة القومية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة في فيينا بتاريخ التاسع عشر من كانون الأول عام ١٩٨٨، وقد شهد ذلك النقاش تدخل

العضو علوي حافظ حول الإجراءات الداخلية للاتفاقية، مما دفع فتحي للتدخل والتصريح له "**بأننا نتناقش في اتفاقية وليس إجراءات داخلية**"، مما أدى إلى حدوث فوضى في المجلس. الأمر الذي جعل سرور يعلن قائلاً: "**أرجو من السادة الأعضاء أن يتركوا لي المجال للتحدث**" وبعد ذلك، أعطى رئيس اللجنة المشتركة فوزية عبد الستار الكلمة للتوضيح وبعد أن لم يقتنع العضو حفز ذلك أحمد للثناء على رئيس اللجنة بسبب الإيضاحات لكن حافظ بدأ يصدر أصواتًا حول رئيس المجلس بقولهُ: "**إنه لا يحق له إبداء رأيه في الاتفاقيات لكونه رئيس المجلس وليس عضوًا**" رد عليه قائلاً: "**أنا أعرف التقاليد جيدًا، وأن المادة السادسة من اللائحة الداخلية للمجلس تنص على أن الرئيس هو الذي يمثله ويحدد موضوع البحث، وله الحق في توضيح مسألة يراها غامضة**"(١٥).

حظيت الاتفاقيات الدولية بين جمهورية مصر العربية والدول الأوروبية، وكذلك الخطابات المتبادلة بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان(١٦)، بمناقشات مجلس الشعب، لا سيما فيما يخص صندوق التعاون الاقتصادي الياباني لما وراء البحار إذ قدم قرض لحكومة جمهورية مصر العربية وتم التوقيع عليه بتاريخ الثاني والعشرين من كانون الأول عام ١٩٩٠، فضلاً عن الاتفاقية بين مصر وأمريكا الموقعة بتاريخ الثلاثين من أيلول عام ١٩٩٠ وخلال المناقشات أحال فتحي تلك الاتفاقيات إلى لجان مشتركة لغرض دراستها ومناقشتها واقتراح تعديلها، لكن تلك المناقشات لم تجد نفعًا فطلب من الأعضاء التصويت على الاتفاقيات وإقفال باب المناقشة وإنهائها(١٧).

اجتمع مجلس الشعب بتاريخ الحادي عشر من شباط عام ١٩٩١ للنظر في الاتفاقيات التي عقدت بين جمهورية مصر العربية والبلدان الأوروبية والعربية فيما يخص الجوانب الاقتصادية والاستثمار. وأكد سرور للأعضاء ضرورة الاهتمام بتلك الاتفاقيات من قبل اللجان الاقتصادية المختصة للاستفادة من المنح المقدمة من تلك الدول بشكل يخدم مصر ويعمل على تطوير وتحسين اقتصادها(١٨).

بعد أن ركزت الاتفاقيات على الوضع الاقتصادي عالج المجلس من جانبه في جلسته المتفقدة بتاريخ الثاني عشر من شباط عام ١٩٩١ مشروع محو الأمية وتعليم الكبار، الذي هدف إلى تقليل نسبة الأمية في مصر وسمح للأعضاء بمناقشة المشروع فتحدث العضو

رمضان أبو العلا عن احترام مجلس الشعب ومواساة الدول، وعدّها أمرًا سياسيًا في أي نظام ديمقراطي، لذا وجب أن يكون هناك توازن بين حرية التعبير وعدم الإساءة لمؤسسات الدولة، كما حصل في بعض الصحف فأكد له فتحي أن مجلس الشعب هو الذي أصدر قانون الصحافة، وأن الدستور أكد على حرية الصحافة لكن ضمن القانون وإذا حدث أي تجاوز، فكان المجلس يطبق عليه الإجراءات القانونية. أما ما يخص محو الأمية، فأكد أن قضيتها هامة وخطيرة، لأن الأمية تشكل خطرًا على التنمية(١٩).

ولأهمية محو الأمية وتعليم الكبار فقد طرحت مرة أخرى في مجلس الشعب بتاريخ الرابع والعشرين من شباط عام ١٩٩١، إذ طرحها العضو محمد طلبه عويصة، وعد ذلك القانون لتعليم الكبار من المواطنين وإعطائهم قدراً كافياً وأن التعليم يرفع من مستواهم الثقافي والاجتماعي والمهني لمواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية وفي الوقت نفسه، أثنى سرور على القانون وأكد أن جميع فقراته ستناقش كما وردت لنا من الحكومة واللجنة المختصة(٢٠).

إلى جانب ذلك كله، اهتم المجلس بالاتفاقية المبرمة بين مصر ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، والموقعة بتاريخ السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩٠، وذلك لتنفيذ مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية القديمة وقد رحب فتحي وأعضاء المجلس بتلك الاتفاقية، كونها تهتم بصرح علمي كبير في مصر منذ تأسيسها على يد الإسكندر الأكبر وحتى الآن(٢١) ولم يكتفِ المجلس في تلك الاتفاقية، بل ناقش الخطابات المتبادلة بين مصر واليابان التي أثارت اصواتا في المجلس. إذ عبر العضو محمد خليل عن امتناعه عن التصويت على تلك المخاطبات، بعد أن رد عليه فتحي قائلاً: "**يجب علينا أن نتفهم التقاليد البرلمانية جيداً، ويكون التصويت والتعبير عن الموافقة على القرار برفع اليد وليس بالأصوات....**"(٢٢)، وعلى إثر ذلك، حاول المجلس أن ينظم العمل التبادل التجاري من خلال مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الاقتصادية ومكتب لجنة الشؤون العربية حول الكتاب المتبادل الموقع بتاريخ الثاني عشر من كانون الأول عام ١٩٩٠ بين مصر وسوريا لاستمرار التواصل بالاتفاق المتبادل للسلع الاقتصادية وخلال المناقشة، برز صوت العضو بدر الدين خطاب الذي عبّر عن رفضه الموافقة على الاتفاقية، وطلب من

الأعضاء رفضها، لكن رد عليه قائلاً: "**اود ان استدعي نظر العضو اننا غير ملزمين في اعطاء ترخيص للاستيراد لدولة سوريا فيما يشاء ان يصدره**"(٢٣).

ناقش رئيس المجلس في الجلسة التاسعة والعشرون المنعقدة في الثامن من شباط ١٩٩٢(٢٤) تقرير اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة بيان عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء الخاص ببرنامج الوزارة والذي القاه امام المجلس منذ الثلاثون من كانون الاول عام ١٩٩١ م ووزع الدراسة التحليلية التي اعدتها الأمانة العامة للمجلس بشان ما ورد في بيان رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الوزارة وما نتج عن تقرير اللجنة الرد على ذلك البيان وقد قامت الأمانة العامة للمجلس بجمع توصيات أللجان التي وافق عليها المجلس وما ورد عن الحكومة ردا على البعض منها ووعود الحكومة على مدى الدورة الماضية للمجلس الموقر وصنفت تلك التوصيات وبوبت وقسمت الى قطاعات بمراعاة اختصاصات اللجان ونشاطات الوزارات ووضعت في جدول موضحا فيه موضع التوصية بمضابط جلسات المجلس وامامها ردود الحكومة ومع ان الأمانة العامة للمجلس تبادر على الفور موافقه المجلس على ايه توصيات يعرضها على رئيس المجلس لإبلاغها للحكومة فأنها تجمع التوصيات كلها في نهاية دور الانعقاد وقام فتحي بإبلاغها للوزراء المختصين لإفادة المجلس بما يتم في شانها وعقب ورود الردود تحال الى اللجان المختصة لمتابعه تنفيذ سائر التوصيات التي وافق عليها المجلس وكلف فتحي الأمانة العامة للمجلس بطبع نسخ من تلك التوصيات لتكون تحت نظر مقراتكم، وأكد لهم ان امانه المجلس قامت بجمع التوصيات الخاصة للجنه وما ورد عنها بعد دراسة البرنامج الحكومي الذي نص على وعود عديده في مجالات شتى ووضع ضرورة وضع التوصيات موضع التنفيذ وابلاغ الوزراء المختصين للعمل بموجبها(٢٥).

أكد فتحي في الجلسة ان المادة ٤٤ من اللائحة الداخلية للمجلس تقتضي في البند الخامس بان من بين اختصاصات لجنه القوى العاملة هو تنظيم الحرفيين والتأهيل والتدريب المهني والتنظيم النقابي وان رئيس لجنه القوى العاملة استند إلى عبارة التنظيم النقابي ورأى ذلك من اختصاص لجنه القوى العاملة وناقشت الاقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٢ بشان انشاء نقابه التجاريين وعرض سرور على المجلس اقتراح

بانه لا يشترط كمبدأ عام عرض مشروعات قوانين النقابات المهنية على لجنه القوى العاملة وفقاً للتقاليد البرلمانية(٢٦).

احال سرور في الرابع عشر من تموز عام ١٩٩٢ بعض المشاريع لغرض مناقشتها في المجلس لا سيما تعديل قانون انشاء المدارس الفنية الأساسية العسكرية لما له اهمية في البلاد وتمت احاله القانون الى لجنه الدفاع والامن القومي والتعبئة القومية ومكتب لجنه التعليم والبحث العلمي لغرض دراسة التعديل ومن ثم عرضه مره اخرى على المجلس وفي الوقت نفسه ناقش مع اعضاء المجلس تعديل بعض الاحكام قانون تنظيم الجامعات الصادرة بقانون رقم ٤٩ لعام ١٩٧٢ وبعد المناقشة احيل التعديل من لجنه التعليم والبحث العلمي لغرض اعداد دراسة كامله وتقديمها امام المجلس كما اهتم في نفس الجلسة بالتأمين الصحي اذ وافق من حيث المبدأ على مشروع التامين الصحي للطلاب لان ذلك المشروع كان في البداية قد اقتصر على اشتراك فئات بسيطة من الطلاب في رياض الاطفال والتعليم الاساسي الالزامي في حين طلاب الجامعات والمعاهد العليا فقد تطلب الامر زياده قيمه الاشتراكات اذ ان التعديل ضروري فلو اراد وزير الصحة محمد راغب دويرار (١٩٨٦-١٩٩٣) ضم فئات جديده حسب الاشتراكات الواردة في ذلك المشروع فلن يستطيع في حين يستطيع رئيس المجلس بموجب التعديل لذلك المشروع ضم فئات جديده بعد زياده قيمه الاشتراكات لان ذلك من صلاحيه رئيس المجلس(٢٧).

المبحث الثاني / دوره السياسي وأثره في تحقيق الانجازات حتى عام ١٩٩٤

بيّن فتحي في التاسع عشر من تموز عام ١٩٩٢ نشاط المجلس وانجازاته خلال دوره الانعقاد العادي الثاني، وقد صرح قائلا" **لقد استطاع مجلس الشعب المصري خلال فتره قصيره من الزمن ان يسترعي اهتمام ومتابعه شعب مصر الواعي بما حققه من انجازات ضخمه على امتداد دورتين برلمانيتين خلال مرحله حاسمه في مسيره البناء والتقدم والتحديث زاخرة بالآمال والمحاذير على المستوى الوطني والقومي والاقليمي والعالمي ليكن المثل والنموذج لصدق الالتزام واتساع الرؤية وفاعليه القرار ويقظه المسؤولية وحيوية المشاركة في ارساء ركائز المستقبل بحكمه وجسارة تؤمن بالتدرج وترفض ان تكون المأثورات سجنا ابديا لعقل التشريع المصري، تعزله عن عالم جديد يفور بالمتغيرات**

الجذرية والتجارب البشرية الغنية كما يرفض ان يتم التحديث بعيدا عن قيمنا الدينية والأخلاقية او ان يكون تكرار لتاريخ نضالنا بنجاحاته وعثراته وساهم المجلس في مواصلة تطوير وتحديث منظومه القوانين التي تخدم اهداف مشروع تحرير الاقتصاد المصري الذي طرحه رئيس الجمهورية ومتابعة التزام السياسات العامة للحكومة وما يصدر عنها من اجراءات وقرارات تنفيذيه لخدمة ذلك الهدف الوطني وهنا سيرت مناقشات المجلس تحكمها روح تغليب المصلحة العامة والتعاون والتقدير المتبادل. وقد تبلور كل ذلك في منظومه متكاملة البناء رائعة الدلالة على حرص المجلس وقدرته على توظيف ممارسه جميع صلاحياته الدستورية وكل ما وفرته لائحة من ادوات سواء تشريعيه او رقابية او ماليه او قضائية لتحقيق الاهداف التي التزم بها اما الشعب المصري وقيادته الأمنية وفقا للدستور ليقدم في المحصلة النهائية الاجابة الصحيحة للمعادلة الصحيحة للتي تحكم اختياراتنا في بناء النقد الواعد لنا ولأبنائنا"[٢٨].

وبعد ان بيّن فتحي انجازات ونشاط المجلس فقد فسح المجال لمناقشه قوانين كان أبرزها[٢٩]:

- مشروع قانون بتعديل قوانين المرافعات والاثبات والعقوبات والاجراءات الجنائية ورسوم التوثيق والشهر.
- مشروع قانون في شان المفقودين في بعض الحوادث.
- مشروع قانون بتعديل قانون توجيه وتنظيم اعمال البناء وقانون التخطيط العمراني.
- مشروع قانون بتعديل قانون حماية المؤلف وقانون تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية والمسرحيات والاسطوانات واشرطه التسجيل الصوتي
- مشروع قانون بأنشاء جامعات خاصه واقتراح بمشروع قانون بتعديل قانون المحاماة.

يبدو ان فتحي واعضاء المجلس لم يبخلا جهدا او وقتا في اداء واجباتهم التشريعية الكاملة على اتم وجه من أجل تحقيق مصلحه البلاد العليا.

تلقى رئيس المجلس في التاسع من كانون الثاني عام ١٩٩٣ رسالة من رئيس لجنه الزراعة والري بتوجيه شكر للحكومة على استجابتها لحل مشكله الزراعة في منطقه ابو زعبل[٣٠] التي اثارها أحد السادة الاعضاء في بيانه منذ الاول من حزيران عام ١٩٩٢

بوضع وحدتين لرفع مياه الصرف وازاله اسباب الشكوى، ووضح فتحي قائلاً: "**المجلس احال الى لجنه الزراعة والري البيان الذي القاه أحد السادة اعضاء المجلس عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية بمنطقه ابو زعبل واتلاف ١٥٠٠ فدان بسبب وجود مصرف يمر بالجبل الاصفر بمنطقه ابو زعبل وكفر الريان، وفي التاسع من كانون الثاني وصلتني رسالة من المهندس رئيس لجنه الزراعة والري بان اللجنة نظرت الى البيان واشار الى ان مشكله ارتفاع المياه في منطقه ابو زعبل قد انتهت اذ شكلت وزاره الاشغال العامة والموارد المائية لجنه فنيه قامت بوضع وحدتين لرفع مياه الصرف قدرة كل منهما ٧٠ حصانا وتم تركيب احداهما في الموقع وجاء توصيل التيار الكهربائي لتشغيل الوحدتين وسيتم تركيب الوحدة الثانية فور وصول التيار وستتحمل وزاره الاشغال العامة والموارد المائية تكلفه الكهرباء والتشغيل**"(٣١).

توجه رئيس المجلس بعد ان أنهى مناقشه قضية ابو زعبل لمناقشه قانون التنظيمات النقابية في السادس عشر من شباط ١٩٩٣ والتقرير المقدم من اللجنة المشتركة من لجنه القوى العاملة ومكتب لجنه الشؤون الدستورية والتشريعية عن اقتراح بمشروع قانون بشأن ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية، وتكلم فتحي قائلاً "**نظر المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنه القوى العاملة ومكتب لجنه الشؤون الدستورية والتشريعية المدرج بملحق جدول اعمال الجلسة عن اقتراح لمشروع قانون بشان ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية واعمالا بحكم المادة ١٦٣ من اللائحة الداخلية للمجلس فقد احيل الاقتراح بمشروع قانون الى لجنه الاقتراحات والشكاوى ونظرا لأهمية الموضوع فقد دعوت الساده رؤساء النقابات المهنية والتقيت بمجموعات منهم للاستماع اليهم كما التقيت ببعض اعضاء مجالس النقابات وتبادلنا الأراء والمشورة في شان الاقتراح بمشروع قانون بهدف التوصل الى الحلول المناسبة لمعالجه اوجه القصور التي تشوب بعض نصوص قوانين النقابات المهنية فيما يتعلق بانتخاب النقيب ومجالس النقابات**"(٣٢).

صادق رئيس المجلس في الخامس عشر من اذار عام ١٩٩٣ على قرار المجلس بتعديل احاله الاقتراح في مشروع قانون تعديل بعض احكام القانون رقم ٤٨ لعام ١٩٦٩ بأنشاء نقابة الاطباء البيطريين(٣٣) الى لجنه مشتركه من لجنه الشؤون الصحية والبيئة

ومكاتب لجان الزراعة والري والقوى العاملة والشؤون الدستورية والتشريعية، وأكد فتحي قائلاً: "**وافق المجلس على اقتراح بمشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون ٤٨ لعام ١٩٦٩ بأنشاء نقابة الاطباء البيطريين الى لجنه مشتركه من لجنه الزراعة والري ومكتبي لجنتي القوى العاملة والشؤون الدستورية والتشريعية إذ تبين ان الاقتراح بمشروع قانون لا يدخل في اختصاص اللجنة المشتركة المشار اليها لذلك فقد قمت بإحالة الموضوع الى مكتب المجلس اعمالا لحكم المادة ٥٥ من اللائحة الداخلية للمجلس فرأى ان المادة ٤٤ من اللائحة الداخلية للمجلس الشعب المصري تقضى بان لجنه الشؤون الصحية والبيئية تختص بدراسة الموضوعات المتعلقة بالخدمات الصحية والوقائية والعلاجية والدمائية اي بمعنى ان كل ما يتعلق فيه تلك الخدمات سواء كانت بشريه او بيطريه فأنها تكون من اختصاص لجنه الشؤون الصحية والبيئية وان اللجنة الصحية في مجلس الامه منذ عام ١٩٦٩ كانت هي اللجنة التي اختصت في دراسة الاقتراح بمشروع قانون بأنشاء نقابه الاطباء البيطريين الذي صدر به القانون رقم ٤٨ عام ١٩٦٩ فضلا عن ان ذلك القانون ينظم شؤون الاطباء البيطريين واسس ممارسه مهنه الطب البيطري**"[٣٤].

اهتم فتحي من خلال جلسة المجلس الثامنة والسبعين التي عقدت في التاسع عشر من أيار ١٩٩٣ بالنظر في التقريرين العامين للجنة الخطة والموازنة التي تخص مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٣/١٩٩٤م ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية، ١٩٩٣/١٩٩٤ واستمع إلى عرض موجز للتقريرين العامين للجنة الخطة والموازنة عن مشروعي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٣/١٩٩٤، والموازنة العالمة للدولة للسنة المالية ١٩٩٣/١٩٩٤، وأشار قائلاً "**أنه في إطار التقليد الذي انتهجناه في الدورتين السابقتين فقد كلفت الامانة العامة للمجلس بأعداد دراسة ومقارنة عن مشروعي الخطة والموازنة العامة للدولة وما ورد في تقريري لجنة الخطة والموازنة وفي ذلك الشأن متفقة توصيات اللجان النوعية للمجلس وانتهت الأمانة العامة من اعداد وطباعة تلك الدراسة وقد وزع على حضراتكم وامل ان تسهم تلك الدراسة التحليلية المقارنة في ارثاء المناقشات لان ما تبين منه من آراء قيمة ومقترحات بناءة هو دليل عمل واضافة جديده تسهم في إلقاء الضوء على حل المشكلات وتحقيق الأهداف التي نصبو إليها**"[٣٥] .

وأكد بدوره على ضرورة الانفتاح لزيادة التنمية الاقتصادية ولاسيما الاطلاع على التجربة الصينية في مجال الانفتاح والبناء والاصلاحات الاقتصادية إذ سمح رئيس المجلس لوفد اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب المصري في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٩٣ بالتوجه إلى الصين للاطلاع على التجربة والاستفادة منها[٣٦].

الخاتمة:-

١. برز دورهُ كشخصية محورية في إدارة مناقشات مجلس الشعب المصري، متسلحًا بخبرة قانونية عميقة ومهارات خطابية وسياسية واضحة.
٢. لعب دورًا سياسيًا مهمًا في تنظيم الجلسات البرلمانية، وإدارة الحوار بين مختلف التيارات داخل المجلس، مما ساهم في ضبط الأداء النيابي.
٣. اعتمد في إدارته على القواعد القانونية واللائحة الداخلية للمجلس، مما أضفى طابعًا مؤسسيًا ومنضبطًا على النقاشات، حتى في الأوقات السياسية الحساسة.
٤. استطاع الحفاظ على هيبة المجلس، من خلال الحزم في تطبيق النظام الداخلي، والمرونة في التعامل مع النواب بمختلف توجهاتهم.
٥. ساهمت شخصيته في تعزيز صورة مجلس الشعب كمؤسسة تشريعية فاعلة، قادرة على مناقشة قضايا الشعب بشكل منظم ومسؤول.
٦. تعكس تجربته العلاقة بين القانون والسياسة، وتوضح كيف يمكن للشخصية القيادية أن توفّق بين المهام التشريعية والرقابية بكفاءة ؟
٧. تشكل تجربته مصدرًا مهمًا للباحثين في مجالات القانون الدستوري، والإدارة البرلمانية، والسياسات العامة في العالم العربي .

الهوامش:-

(١) **عاطف صدقي:** سياسي مصري ولد في القاهرة عام ١٩٣٠ كان والده من رجال القضاء وكيلا لمحكمة النقض تلقى تعليمه في مدارس القاهرة حصل على شهاده الليسانس من جامعه عمل القاهرة عام ١٩٥١ ثم الدبلوم عام ١٩٥٢ عمل مستشاره ثقافيا في باريس (١٩٧٣ – ١٩٧٧) اصبح رئيسا للوزراء (١٩٨٦– ١٩٩٦) للمزيد ينظر:-مجيد حميد احمد، عاطف صدقي ودوره

السياسي والاقتصادي في مصر حتى عام ١٩٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية, الجامعة العراقية، ٢٠٢٠.

(٢) **الحزب الوطني:** اسس الحزب في عهد الرئيس انور السادات عام ١٩٧٦ عندما تم تقسيم حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الى ثلاث منظمات سياسية منفصلة وقد هيمن الحزب على المشهد السياسي في مصر حتى سقوط حسني مبارك عام ٢٠١١ للمزيد ينظر: احمد ماجد عبد الرحمن، دور الحزب الوطني الديمقراطي في مصر (١٩٧٨ – ١٩٩٠) وردود الفعل لبعض القوى السياسية والاجتماعية التي مارست الاحتجاج والعنف منه، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، العدد (٣)،٢٠٢٠.

(٣) **حزب التجمع:** حزب وطني تقدمي وحدوي تأسس عام ١٩٧٦، أسسه مجموعة من الناصريين واليساريين والتقدميين والشيوعيين. أصدر جريدة الأهالي: للمزيد، ينظر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، البرنامج العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر، دار ابن خلدون، ١٩٧٧.

(٤) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الثالثة عشر ، الثامن والعشرون من كانون الثاني عام ١٩٩١، ص ٢١٣.

(٥) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الرابعة عشر، الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١، ص ٥٦.

(٦) **منطقة ابو دياب:** منطقة تقع في الجزء الشرقي من مصر في محافظة البحر الاحمر وهي منجم كبير يحتوي على أكبر احتياطات التنتاليوم في العالم. للمزيد ينظر: صحيفة المصري اليوم مصر، الكترونية www.alasryalyoum.cpm. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٩.

(٧) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الرابعة عشر، الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١، ص ٩ – ١١.

(٨) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الرابعة عشر، الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١، ص ١١ – ١٣.

(٩) **الإسكندرية:** أُسست المدينة عام ٣٣٢ ق.م على يد الإسكندر الأكبر تقع على البحر المتوسط في الزاوية الغربية للدلتا المصري وتعد العاصمة الثانية لمصر. كانت محطة لكثير من العلماء للمزيد ينظر: عبد العظيم رمضان، تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، القاهرة، ٢٠١٥.

(١٠) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة الخامسة عشر، التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١، ص ١٤.

(١١) **بحيرة مربوط:** هي احدى البحيرات الشمالية المصرية تقع شمال غرب محافظة البحيرة وجنوب غرب الاسكندرية وهي احدى بحيرات الدلتا الشمالية. للمزيد ينظر: سمر عبد المنعم قمره، امل احمد فؤاد وجميلة وغادة صالح حسن، دراسة الاثار الاقتصادية لتلوث بحيرة مربوط على الانتاج الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠١٨.

(١٢) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة الخامسة عشر، التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١، ص ١٤.

(١٣) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة الخامسة عشر، التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١، ص ١٥.

(١٤) المزيد عن هذا المشروع ينظر: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم٥٦٥ لعام ١٩٩٠، الذاكرة والمعرفة والدراسات، الموقع الالكتروني www.mksegypt.org. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٩.

(١٥) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة الخامسة عشر، التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١، ص ١٥.

(١٦) لمزيد من التفاصيل عن الخطابات المتبادلة ينظر: الذاكرة والمعرفة للدراسات، قرارات رئيس الجمهورية، الموقع الالكتروني www.mksegypt.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٢١.

(١٧) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول مضبطة الجلسة السادسة عشر، التاسع من شباط عام ١٩٩١، ص ٨.

(١٨) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة الثامنة عشره، الحادي عشر من شباط ١٩٩١، ص ٦.

(١٩) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة التاسعة عشره، الثاني عشر من شباط ١٩٩١، ص ٣ – ٤.

(٢٠) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الحادية والعشرين، الرابع والعشرين من شباط ١٩٩١، ص ٣ – ٤.

(٢١) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الثانية والعشرين، الرابع والعشرين من شباط ١٩٩١، ص ٥ – ٨.

(٢٢) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الثانية والعشرين، الرابع والعشرين من شباط ١٩٩١، ص ٨ – ٢١.

(٢٣) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الثانية والعشرين، الرابع والعشرين من شباط ١٩٩١، ص ٢١ – ٢٢.

(٢٤) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة التاسعة والعشرون، الثامن من شباط،١٩٩٢، ص ٩.

(٢٥) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة التاسعة والعشرون، الثامن من شباط،١٩٩٢، ص ١١.

(٢٦) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين، الرابع والعشرين من شباط،١٩٩٢، ص ١٥ – ٢٠.

(٢٧) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة السابعة بعد المائة، الرابع عشر من تموز ،١٩٩٢، ص ٦٢ – ٦٥.

(٢٨) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة السابعة بعد المائة، التاسع عشر من تموز ،١٩٩٢، ص ٦٨.

(٢٩) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة السابعة بعد المائة، التاسع عشر من تموز ،١٩٩٢، ص ٦٨.

(٣٠) **أبو زعبل:** احدى قرى مركز الخانكة التابع لمحافظة القليبوية في جمهورية مصر العربية. www. Areq. Net تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/٢٨.

(٣١) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة عشرة، التاسع من كانون الثاني، ١٩٩٣، ص ١١.

(٣٢) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين ، السادس عشر من شباط ،١٩٩٣، ص٤.

(٣٣) **نقابة الأطباء البيطريين في مصر:** أنشأت النقابة العامة للأطباء البيطريين بموجب القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٤٠ كنقابة فرعية للنقابة العليا للمهن الطبية، وتعمل الآن بموجب القانون ٤٨ لعام ١٩٦٩ وكان مقرها القاهرة هدفت إلى الارتقاء بالمهنة ورفع المستوى العلمي لأعضائها، وتنسيق الجهود فيما بينهم. للمزيد، ينظر: جامعة سوهاج، نقابة الأطباء البيطريين. www.vet.sohag.univ.edu.eg

(٣٤) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة الخامسة والاربعين ، الخامس عشر من اذار ، ١٩٩٣، ص ٤.

(٣٥) جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الثالث مضبطة الجلسة الثامنة والسبعين ، التاسع عشر من أيار، ١٩٩٣، ص ٤ .

(٣٦) جريدة الاهرام، العدد ٣٨٩١٩ في ٢٧ حزيران ١٩٩٣.

قائمة المصادر:-

أولاً: **الوثائق غير المنشورة**:-

١- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الثالثة عشر ، الثامن والعشرون من كانون الثاني عام ١٩٩١.

٢- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الرابعة عشر، الثامن والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١.

٣- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة الخامسة عشر، التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٩١.

٤- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول مضبطة الجلسة السادسة عشر، التاسع من شباط عام ١٩٩١.

٥- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة الثامنة عشره، الحادي عشر من شباط ١٩٩١.

٦- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الأول، مضبطة الجلسة التاسعة عشره، الثاني عشر من شباط ١٩٩١.

٧- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الحادية والعشرين، الرابع والعشرين من شباط ١٩٩١.

٨- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الاول، مضبطة الجلسة الثانية والعشرين، الرابع والعشرين من شباط ١٩٩١.

٩- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة التاسعة والعشرون، الثامن من شباط،١٩٩٢.

١٠- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين، الرابع والعشرين من شباط،١٩٩٢.

١١- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثاني، مضبطة الجلسة السابعة بعد المائة، التاسع عشر من تموز ،١٩٩٢.

١٢- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة السابعة عشرة، التاسع من كانون الثاني، ١٩٩٣.
١٣- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين ، السادس عشر من شباط ،١٩٩٣.
١٤- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دور الانعقاد العادي الثالث، مضبطة الجلسة الخامسة والاربعين ، الخامس عشر من اذار ، ١٩٩٣.
١٥- جمهورية مصر العربية، الفصل التشريعي السادس، دورة الانعقاد العادي الثالث مضبطة الجلسة الثامنة والسبعين ، التاسع عشر من أيار، ١٩٩٣.

ثانياً: الكتب:-

١- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، البرنامج العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر، دار ابن خلدون، ١٩٧٧.
٢- عبد العظيم رمضان، تاريخ الإسكندرية في العصر الحديث، القاهرة، ٢٠١٥.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:-

١- مجيد حميد احمد، عاطف صدقي ودوره السياسي والاقتصادي في مصر حتى عام ١٩٩٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية, الجامعة العراقية، ٢٠٢٠.

رابعاً: الصحف:-

أ. الصحف الورقية:

١- جريدة الاهرام، العدد ٣٨٩١٩ في ٢٧ حزيران ١٩٩٣.

ب. الصحف الالكترونية:

١- صحيفة المصري اليوم مصر، الكترونية www.alasryalyoum.cpm. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٩.

رابعاً: المجلات:-

١- احمد ماجد عبد الرحمن، دور الحزب الوطني الديمقراطي في مصر (١٩٧٨ – ١٩٩٠) وردود الفعل لبعض القوى السياسية والاجتماعية التي مارست الاحتجاج والعنف منه، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، العدد (٣)،٢٠٢٠.
٢- سمر عبد المنعم قمره، امل احمد فؤاد وجميلة وغادة صالح حسن، دراسة الاثار الاقتصادية لتلوث بحيرة مربوط على الانتاج الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠١٨.

خامساً: **شبكة الانترنت** (**الموقع**):-

1- www. Areq. Net
2- www.alasryalyoum.cpm
3- www.mksegypt.org
4- www.mksegypt.org
5- www.vet.sohag.univ.edu.eg